

Distr.: General  
23 December 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثامنة والأربعون

١٣-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل

السكانية: بلوغ المستقبل الذي نريده - إدماج

قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

بيان مقدم من رابطة الدعوى الحديثة والشؤون الإنسانية والاجتماعية وإعادة  
التأهيل، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي\*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230215 230215 14-67526 (A)



## بيان

## دمج سياسات الهجرة والإطار ذي التوجه نحو الرفاه البشري من أجل تبني التنمية المستدامة

## مقدمة

منذ عام ١٩٧٤، وبعد اعتماد خطة عمل سكان العالم، في مؤتمر سكان العالم، المعقود في بونارست، تم وضع قدر كبير من التأكيد على الرصد المنهجي لسياسات السكان التي أظهرت من خلالها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في عام ١٩٩٤ توافقاً متزايداً في الآراء بأن الهجرة تشكل ملمحاً أساسياً من التنمية العالمية في بلدان المصدر والوجهة على حد سواء. وعلى سبيل المثال، فقد أكد مجدداً الحوار الدولي الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية على أهمية الهجرة للتنمية.

ومع تحسن التوقعات للتنمية المستدامة التي تناسب وجود الإنسان، فمن المعترف به أن الزيادة في طول الأعمار، مع توفر مستويات صحية ورفاه أفضل هي من بين أعظم الإنجازات البشرية في جميع العصور. وبفضل ذلك، فإن العمر المتوقع عند الولادة لسكان العالم قد ازداد من ٤٧ سنة في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٧٠ سنة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، الأمر الذي ساهم مع الخصوبة في زيادة عدد سكان العالم من ٢,٥ بليون في عام ١٩٥٠ إلى ما يزيد عن ٧ بليون في الوقت الحاضر (ST/ESA/SER.A/333).

وفيما يتعلق بالدورة الثامنة والأربعين للجنة السكان والتنمية، فإن الاستعراض الجماعي لخطة التنمية المستدامة التي تبين الطموحات البشرية في تحقيق مستقبل شامل للجميع تصبو إليه البشرية يحتاج، في ضوء ما سبق، إلى إطار متكامل للالتزامات المحلية والوطنية والعالمية لتبني الصحة والرفاه البشريين، والتعايش السلمي داخلياً وعبر الحدود الوطنية ودولياً.

## الهدف

تبني سياسة آليات دفاع على الصعد المحلية والوطنية والدولية قائمة على الحقوق لإضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان المتعلقة بالهجرة والتمتع بالصحة كما هو وارد في أهداف التنمية المستدامة.

## الغرض من البيان

يبرز الهدف ١٠ ضرورة الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، في حين ينص الهدف ٣ على ضرورة ضمان حيوات صحية وتعزيز الرفاه للجميع وفي كل الأعمار. وفيما يتعلق بالهجرة وطول العمر، وآثار ذلك على الصحة والرفاه البشريين، فإنه إذا ما كانت التطلعات المحلية والوطنية والدولية والعالمية متجذرة حقا في الأهداف، يتعين وضع سياسات قائمة على الحقوق تدافع عن القيم المشار إليها أعلاه على مستوى المستفيدين منها من البشر.

## المسائل المعرضة للخطر

تعلي الأهداف من ١ إلى ٨ بشكل أساسي وشامل من البارامترات القائمة على حقوق الإنسان، والتي تحمي الرفاه البشري والموارد اللازمة للحياة الصحية وطول العمر. أما الأهداف من ٩ إلى ١٦، فإنها تتضمن تأملات متفائلة بشأن القيم التي ستمكن البشرية جمعاء من إيجاد حياة أكثر تطورا وأفضل صحة وتمتعا بالسلام.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار المخاطر الهائلة التي سنتجم إذا ما منعت الحكومات وغيرها من الهيئات ذات السيادة الذاتية ممارسة حقوق الاختيار الحر بشأن اتخاذ قرارات بإنفاذ هذه القيم البشرية المرجوة، أو عدم إنفاذها، في إطار هذه الأهداف، فإن أعدادا كبيرة من فئات السكان الضعيفة قد تصبح عرضة للإهمال، أو التضحية بها والتمييز ضدها، في حالة ترك التدابير المحلية والوطنية القائمة على الحقوق للسلطات التقديرية والإرادات المستقلة للحكام الإقليميين.

واستنادا إلى ما جاء في تقرير عام ٢٠١٣ عن سياسات الهجرة الدولية: آراء الحكومات وأولوياتها (ST/ESA/SER.A/342) وتقرير السياسات السكانية في العالم ٢٠١٣ (ST/ESA/SER.A/341)، فإن الإخفاق أو التذني في الإجراءات والسياسات الحكومية إزاء معايير الهجرة الدولية الملائمة، بما يتفق مع الاعتبارات المتعلقة بالطموحات لتحقيق الصحة والرفاه البشريين، يشير إلى التوقعات المباشرة للمثالب والمخاطر التي تنتظر تنفيذ هذه الأهداف.

## نمو الهجرة البشرية في ضوء الأهداف

وفقا لما ورد في التقرير، فإن ١٩ في المائة فقط من الحكومات، في عام ٢٠١١، سمحت بالجنسية المزدوجة تحت شروط معينة، في حين أن ٢٨ في المائة من الحكومات

لم تكن لديها أية أحكام في هذا الصدد. وفضلا عن ذلك، خلصت التقييمات إلى أن الحكومات في المناطق الأكثر نموا تحظر بشكل كامل الجنسية المزدوجة (١٢ في المائة)، في حين كانت النسبة في المناطق الأقل نموا (٣٤ في المائة) وفي أقل البلدان نموا (٣٧ في المائة). وهذا الوضع ضار بالهدف ١٠ حيث إن سياسات البلدان المعنية قد تفضي إلى زيادة في ظاهرة 'نزوح الأدمغة'، ودون وجود إمكانيات موازية لآلية مواتية تحقق 'كسب العقول' للبلدان الضحية، مثل تشجيع عودة مواطنيها الذين يعيشون في الشتات ودعمهم. ويبرز التقرير أيضا ضعف إدارات البلدان في التقيد بالتزاماتها من خلال إجراءات بيروقراطية مبسطة للاستثمارات وتوفير استثناءات أو تخفيضات ضريبية. وفي عام ٢٠١١، أخفقت ٥٥ بلدا من أصل ١٠١ بلد في وضع تدابير تجتذب الاستثمارات من المقيمين في الشتات التي يمكن معالجتها من خلال وحدات أو إدارات أو وزارات حكومية خاصة تتعامل تحديدا مع المسائل المتعلقة بمواطني البلد المعني الذين يعيشون في الشتات. ويعني هذا التقييم، من الناحية التكتيكية، حرمان المواطنين المستفيدين الذين يعيشون داخل البلد، والمؤسسات الوطنية من الفرص الإنمائية، وهذه البلدان نفسها هي التي تعاني على الأرجح من معضلة 'نزوح الأدمغة'. ويتسبب ذلك في إيجاد مناخ غير ملائم للأهداف ٨ و ٩ و ١٦، أو يقود إلى ذلك.

#### الهجرة غير المنتظمة ومخاطرها على الأهداف

تفضي السياسات المقيدة للهجرة إلى عدة ممارسات غير سليمة تشجع على استغلال الأفراد والإساءة إليهم. ويمهد ذلك الطريق للجماعات الإجرامية المنظمة للدخول في ممارسات الاتجار بالبشر وأنشطة تهريب المهاجرين، ومن ثم زيادة معدلات الجرائم التي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان للضحايا. وفضلا عن ذلك، فإن هذه المخالفات تزيد من المضاعف في العمليات المتعلقة بالمهاجرين وملتمسي اللجوء على الرغم من الحماية الممنوحة لهم بموجب القانون الدولي. وهذه الآثار تضر بالأهداف ١٠ و ١١ و ١٦، إذ أن انعدام الأمن على امتداد حدود البلدان، وداخل المجال القانوني للبلدان، قد يفاقم من الفروق بين البلدان ويزيد من أوجه عدم المساواة بينها، في الوقت الذي يعزز فيه من نشوء مدن حدودية غير آمنة، والحرمان من حق الوصول إلى العدالة للجميع من خلال مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.

#### الالتزامات الوطنية القائمة بشأن مسائل تحسين الصحة والحد من الوفيات

يبين التقرير وجود تباين في مواقف الحكومات فيما يتعلق بوجهات النظر القطرية حول قبول أو عدم قبول المستويات المقدرة والتقارير بشأن وفيات الأطفال دون سن

الخامسة ومعدلات الوفيات النفاسية في بلدانهم. وتؤثر هذه الشكوك على جهود الحكومات المتعلقة بوضع تدابير فعالة وصارمة لمكافحة الأزمات الصحية والوفيات المعنية. ويشير التقرير أيضا أنه على الرغم من التقدم المشجع الذي شهدته السنوات الأخيرة، لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية مصدرا رئيسيا للاعتلال والوفاة في جميع أنحاء العالم، ويقدر عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، في نهاية عام ٢٠١٢، بحوالي ٣٥ مليون شخص (من الراشدين والأطفال)، ويتجاوز عدد الأشخاص الذين أصيبوا حديثا بالفيروس ٢,٣ مليون شخص. وهذه الشواغل الصحية بحسب التقديرات تمثل عوامل رئيسية تساهم في الحد من عظمة الإنجازات البشرية التي تم تحقيقها فيما يتعلق بالزيادة في طول الأعمار، مع التمتع بصحة أفضل ورفاه أكبر، كما ينعكس في الهدف ٣.

الطريق نحو المستقبل

- في الوقت الذي يتعين فيه على جميع البلدان وضع أحكام قانونية محددة تسمح بحمل جنسيتين أو أكثر كما هو متضمن في المواد ١٣ و ١٥ و ٢٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكي يتسنى التطبيق الفعال للهدف ١٠، فإن هذه الأحكام لا بد لها أن تسهب بشكل أكبر في توضيح الخيارات الإنمائية الفردية والمؤسسية القائمة على الحقوق التي تنعكس على تنفيذ الأهداف، وتساهم بشكل فعال في تنفيذها.
- نظرا إلى أن الهجرة غير المنتظمة تتسبب بشكل حاد في نشر أنشطة الجريمة المنظمة، والجريمة عبر الوطنية ذات الآثار السلبية على استقرار حدود البلدان وأمن الأشخاص، والمؤسسات الإنمائية والعلاقات بين البلدان، فإن البلدان يتعين عليها إعادة هيكلة قوانينها وسياساتها بشكل يأخذ في الاعتبار روح تحسين رفاه الأشخاص، كما هو وارد في الأهداف.
- إن توفير ظروف تتيح الصحة والرفاه بشكل أفضل لجميع الأشخاص في جميع أنحاء العالم هو طموح مرجو في إطار الأهداف، وبالتالي ينبغي على الحكومات ألا تحجب الإحصاءات الصحية المتدنية لمواطنيها، بل على العكس، ينبغي أن تعزز مثل هذه الإحصاءات الإرادة الوطنية والجهود الحكومية لتحسين أوضاعها الصحية الحالية، لكي تفيد بذلك من الفرص الأفضل المتاحة لدعم إحراز تقدم في مجال الصحة البشرية في إطار الأهداف.

وإن تنامي الروح التي تتبناها الأهداف لا يتطور ولا يزدهر إلا من خلال بُعد ذي توجه واحد للتقدم البشري يتمثل في تحسين الظروف والمستويات المعيشية للبشر جميعهم

في كل مكان والدفع بها قدما. ومن ثم، فإننا إذا ما أردنا للمسائل الحديثة المتعلقة بنمو السكان القائمة على بعدي الهجرة والصحة أن تبحث في إطار هذه الأهداف، ولا بد من تطويرها وتعزيزها من منطلق روح هذه الأهداف نفسها. غير أن هذه المهمة قد لا يتسنى القيام بها إذا لم يتوفر الإرشاد اللازم لممثلي الحكومات المتمتعة بالاستقلال والحكومات ذات السيادة، والالتزام، من أجل الاستفادة من هذه الفرصة العالمية للتطور البشري.

وخلاصة القول، يتعين على جميع القطاعات الحكومية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية وضع نص لاتفاق مصاحب تسترشد به جهودها المحلية والوطنية والدولية في تنفيذ هذه الأهداف، والالتزام به، فضلا عن تمكين شعوبها للاستفادة من ذلك، من خلال التعبير عن الحقوق بشكل صريح ويسهل فهمه تماما فيما يخص آفاق التنمية المستدامة.